المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05 et 06/10/2013

الوسيط في تقرير خطير: الإدارة كائن «غاصب ومعتد» على حقوق المغاربة

MEM/18-5

■ الرباط يونس مسكين ■

MEM/18-5

■ الرباط يونس مسكين ■

تقرير جديد حول الإدارة في المغرب لا يتردد في تأكيد أنها «الخصم الاول للمغاربة» في الوقت الذي يفترض فيها خدمتهم. بل أنها، حسب التقرير الأخير لمؤسسة «الوسيط»(وريث ديوان المظالم)، ترفض حتى الخضوع لأحكام القضاء التي تصدر ضدها ولا تتورع عن الاستمرار في خروقاتها. وذهب «الوسيط» إلى حد وصف الإدارة المغربية بـ«الغاصب والمعتدي»، ملوحا باللجوء إلى الإجراءات العقابية والزجرية التي بات القانون يخوّلها للمؤسسة، في مواجهة الإدارات المخالفة.

فقد كشف الوسيط في تقريره حول السنة الماضية أن 62 في المائة من مجموع الشكايات التي تلقاها الوسيط وتندرج ضمن مجال اختصاصه، موجّهة ضد الإدارة، إضافة إلى الشكايات الخاصة بعدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة.

وتأتي وزارة الداخلية في مقدمة الإدارات التي يشتكي منها المغاربة بـ620 شكاية من أصل 1673 شكاية قبل الوسيط النظر فيها، ثم تأتي بعدها وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ثم التشغيل والتكوين المهني فالتربية الوطنية، ولم يسلم المجلس الوطني لحقوق الإنسان من شكايات الموطنين رغم أنه المكلف مبدئيا بالسعي إلى الحفاظ للمواطنين على حقوقهم.

● التفاصيل ص 5

وزارة واحدة تدين للمغاربة بـ100 مليار والوسيط يلوّح بالعقوبات الزجرية

الوسيط في تقرير خطير: الإدارة كائن «غاصب ومعتدي» على حقوق المغاربة

■ الرباط – يونس مسكين ■

تقرير أسود ومليء بالمعطيات والدلائل التي تؤكد أن الإدارة في المغرب هي الخصم الأول للمغاربة في الوقت الذي يفترض فيها خدمتهم، والأخطر من ذلك أنهم حين يلجؤون إلى القضاء ويستصدرون أحكاما نهائية ضدها، فإنها لا تنفذ وتستمر في حالات كثيرة في الاستحواذ على ممتلكاتهم الخاصة واستثمارها متجاهلة مطالب المواطن وأحكام القضاء، وعندما يبيرم المواطن عقدا مع إدارة عمومية، في إطار صفقة من الصفقات، وينم تغيير المسؤول عن تلك الإدارة بفعل الانتخابات، فإن المسؤول الجديد يرفض سداد المستحقات المالية لشركة في سلفه. «إن الإدارة التي تستملك عقارات من بد أصحابها ولا تؤدي مقابلها، رغم الحكم القضائي، لا يمكن وصفها سوى بالغاصب والمعتدي، ولا يوجد أي مغربي يرضى للإدارة هذا الموقف»، والحديث هنا لمؤسسة الوسيط خليفة «ديوان المظالم» في إحدى فقرات تقريره السنوي الخاص بالعام 2012، كما تم نشره أول أمس، والذي تضمن تلويحا مكررا باللجوء إلى الإجراءات العقابية والزجرية التي بات القانون يخولها للمؤسسة، في مواجهة الإدارات.

التظلم من العدل

جميع الإدارات المغربية، مع تفاوتات بين إدارة وأخرى، نالت نصيبها من شكايات المغاربة أمام مؤسسة الوسيط فيما تجد هذه الأخيرة نفسها في أغلب الحالات عاجزة عن التدخل وتعتبر الشكايات المحالة عليها خارج نطاق اختصاصها. فمن أصل أكثر من 11 ألف شكاية توصلت بها المؤسسة عام 2012، لم تقبل النظر سوى في 1673، أي ما نسبته 15 في المائة فقط، فيما قامت بـ«توجيه» المشتكين الآخرين إلى الإدارات والجهات التي يجب أن يتوجهوا إليها وفي صدارة القطاعات المعنية بالكم الهائل من الشكايات الخارجة عن اختصاص الوسيط، يوجد قطاع العدل، حيث وجّه الوسيط قرابة 1200 شكاية ورت عليه، نحو مصالح وزارة العدل لكونها لا تدخل في مجال اختصاصه.

الشكايات المرتبطة بعدم تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الإدارة، عرفت خلال العام الماضي ارتفاعا بنسبة 7 في المائة، وهو الملف الذي بدا من تقرير مؤسسة الوسيط أنه يثير غيظها واستغرابها، حيث قالت إنها اتخذت موقفا صارما بخصوص هذا النوع من القضايا، «من أجل إلزام الإدارات بالتشبث بالمشروعية، والانصياع لمقتضيات الدستور الذي أقر في فصله 116 بأن الأحكام القضائية النهائية ملزمة للجميع ولبلوغ ذلك، لوحت المؤسسة بإعمال المقتضيات التأديبية والزجرية، فضلا عن أنها تدفع إلى تطبيق المادتين 31 و 34 من النظام المالي للجماعات الترابية»، هذه الأخيرة تعتبر حسب التقرير أحد أكبر المتخلفين عن تنفيذ الأحكام القضائية، وذلك ليس لأسباب مالية وبيروقراطية فقط بل لأسباب سياسية أيضا، لكون بعض المنتخبين يرفضون تنفيذ الأحكام الصادرة في عهد من سبقوهم إلى التسيير، نسبة هامة من هذه الشكايات يرجع تعثر تسويتها إلى محدودية الاعتمادات المرصودة لتنفيذ الأحكام، أو إلى ضعف ميزانية بعض الجماعات الترابية، وأحيانا، وما يؤسف له، إلى عدم اكتراث المسؤولين عنها بتصفية ما يعترونه ديون التسيير السابق، غير مبالين بما يفرضه التداول والحفاظ على استمرارية المرفق العام وتحمل المسؤولية في الوفاء بالتعهد والالتزامات السابقة»، يقول التقرير.

تنفيذ الأحكام في مواجهة الإدارة يبقى حسب التقرير نقطة سوداء في تعامل الإدارة مع المواطنين، «رغم كل ما أصدرته الوزارة الأولى سابقا، ورئاسة الحكومة حاليا، من مناشير ودوريات، ورغم التصريحات والنوايا الحسنة المعبر عنها، إلا الأمر متوقف على ما سيخصص في الميزانية لبنود تنفيذ الأحكام، وعلى القوة الإلزامية التي سوف تنزل بها رئاسة الحكومة، ووزارة الاقتصاد والمالية لإجبار الإدارات على تزويد الاعتماد الخاص بتنفيذ الأحكام بأرصدة كافية»، لقد بات من اللازم، يقول تقرير مؤسسة بنزاكور، لاحتواء الإشكالية، «إعداد قائمة وجدول خاص بمجموع المستحقات المحكوم بها على مختلف الإدارات، والحسم بشأن كيفية تصفية هذا الملف . ويكفي القول بأن وزارة التربية الوطنية لوحدها ، وحسب إفادة مدونة في محضر اجتماع لجنة التتبع والتنسيق ، انها مدينة بأكثر من مليار درهم ، الجزء الأكبر منه ناتج عن نزع الملكية . فأي إحساس يشعر به المالك الذي فقد عقاره بسبب مقرر إداري يعجز متخذه عن تسديد مقابله ؟».

مغاربة يرتقون بإحدى الإدارات المغربية

من كل ظلم طرف

62 في المائة من مجموع الشكايات التي تلقاها الوسيط وتندرج ضمن مجال اختصاصه، موجّهة ضد الإدارة، وبإضافة الشكايات الخاصة بعدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة، فإن هذه الأخيرة تصبح الخصم الأول للمغاربة وتشمل هذه الشكايات المواضيع التالية : التظلم من عدم تسوية وضعيات إدارية ومالية، التظلم من عدم الحصول على شهادات إدارية ، التظلم من عدم تسوية وضعيات معاشية مدنية كانت أم عسكرية، التظلم من الشطط في استعمال السلطة، التصنيف الذي اعتمده تقرير مؤسسة الوسيط لأنواع الشكايات، جعل المرتبة الثانية بعد تلك ذات الطبيعة الإدارية، من نصيب الشكايات ذات الصبغة العقارية، وتندرج في نطاقها قضايا نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، والاعتداء المادي، وتصاميم التهيئة، ورخص البناء، والاستفادة من برامج إعادة إسكان قاطني دور الصفيح..

أما القضايا ذات الطبيعة المالية، فقد تراجعت هذه السنة ليصل مجموع ما توصلت به المؤسسة من شكايات تندرج في نطاقها إلى 111 شكاية ، أي بنسبة 6,5% مسجلة بذلك نسبة انخفاض تقدر بـ12,1% ، وتندرج في نطاقها القضايا المرتبطة بالصفقات العمومية وبالتوريدات التي تزداد مع كل تداول للسلطة، وما ينتج عن التأخير في سداد المستحقات من ضعف للمقاولة المغربية، خصوصا عندما تتذرع الإدارة بعدم توفرها على الاعتمادات اللازمة .

تفاعل الإدارات العمومية وتجاوبها مع تدخلات مؤسسة الوسيط مازالت ضعيفة وغير فعالة رغم كل المتغيرات التي عرفها المغرب في السنتين الماضيتين، من دستور جديد واختصاصات أكبر لمؤسسات الحكامة مثل مؤسسة الوسيط، الحصيلة تبقى متواضعة ودون طموحات المؤسسة، إذ لم تصل بعد إلى الهدف المتوخى»، يقول تقرير مؤسسة عبد العزيز بنزاكور، مضيفا أن «الأمل، وما يحفز على مواصلة المسير يخطي بده الشعور لدى الإدارات بالسلطة الرقابية والتوجيهية المخولة لوسيط المملكة، وبالإمكانيات التي قد يلجأ إليها، وبالتحول المرغوب في بلوغه من تثبيت أسس الحكامة، ومن ربط للمسؤولية بالمحاسبة، إذ هناك تقدم في التفاعل لابد وأن ترتقي معه الإرادة لتجاوز كل المعيقات من أجل الأخذ بما تنتهي إليه المؤسسة من مقترحات او توصيات».

إطارات مستعترة

لائحة طويلة من الوزارات والإدارات العمومية، لم تقم حتى بموافاة مؤسسة الوسيط بتقاريرها السنوية المتعلقة بالتعاطي مع مراسلات المؤسسة، ومنها على الخصوص : وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون، ووزارة الشباب والرياضة، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والخزينة العامة للمملكة، والمديرية العامة للضرائب ، ومجموعة التهيئة العمران، وبريد المغرب، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد... في سجّلت تقرير الوسيط في المقابل، تجاوبا سريعا وجيدا من طرف وزارات «سيادية» من قبيل إدارة الدفاع الوطني ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الحكومة: «تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان بالصحراء منحاز وغير متوازن»

قال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، أول أمس الخميس بالرباط، إن التقرير الذي وجهته وزارة الخارجية الأمريكية للجنة فرعية بمجلس الشيوخ، والمتعلق بقضية الصحراء، يحمل «مضمونا منحازا واختزاليا وغير متوازن».

وأضاف الخلفي في لقاء مع الصحافة عقب اجتماع مجلس الحكومة، أن هذا التقرير «تضمن أحكاما عامة غير موثقة بأدلة محددة وواضحة من قبيل الحديث عن إغلاق مواقع إلكترونية، وإجراء محاكمات غير علنية، والقيام باعتقالات بسبب الرأي».

وأوضح أن هذا التقرير «لا يأخذ بعين الاعتبار تطور المواقف الدولية وموقف مجلس الأمن والإدارة الأمريكية نفسها بخصوص قضية الصحراء، والجهود التي بذلها المغرب لحل النزاع المفتعل وأهمها مبادرة الحكم الذاتي في إطار وحدة وسيادة المملكة»، مبرزا التقدير الذي لقيته هذه المبادرة التي اعتبرت جدية وواقعية وذات مصداقية وشكلت أرضية لحل سياسي لهذا النزاع المزمن والمفتعل.

وأشار إلى اجتماع آلية الحوار المغربية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان الذي انعقد الأربعاء المنصرم بمبادرة مغربية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والذي خصص لمناقشة هذا التقرير بشكل حصري، مبرزا أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتعبير المغرب عن «انزعاجه واندهاشه» من مضمون هذا التقرير.

وشكل هذا اللقاء، حسب الوزير، أيضا مناسبة للتأكيد على أن التقرير المذكور «يغيب ولا يذكر مجموع الجهود التي بذلها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية خاصة وأنه من الناحية المنهجية، لا يجيب عن سؤال اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ المتعلق بالخطوات التي بذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان».

وأبرز الخلفي أن المغرب، خلافا لما جاء في التقرير، بذل جهودا عديدة كانت موضع تقدير وتنويه مجلس الأمن الذي أشاد بعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في إطار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرا إلى الجهود التي بذلت على المستوى الدستوري وكذلك من خلال تصديق واعتماد عدد من الاتفاقيات من قبيل البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، واستقبال المقررين الخاصين.

الخبر
AL KHABAR

اجتماع طارئ لآلية الحوار المغربية الأمريكية قبل مناقشة مجلس الشيوخ

الحكومة تعتبر التقرير الأمريكي حول حقوق الإنسان بالصحراء منحازا وبدون سند واقعي

72415

الرباط- أحمد الأرقام

انتقدت الحكومة المغربية تقريرا صادرا عن وزارة الخارجية الأمريكية حيال وضعية حقوق الإنسان في المناطق الجنوبية بالصحراء المغربية، لعدم استناده على وقائع ملموسة ولاعتماده على مصادر مشكوك في صحتها.

كما رفضت الحكومة المغربية مضمون هذا التقرير جملة وتفصيلا، لكون الخارجية الأمريكية ارتكبت أخطاء حينما لم تجر أي مقارنة بين تصريحات أدلى بها أخيرا مسؤولون أمريكيون في جنيف حول التطور الجاري في وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، الذي ثمنه المنتظم الدولي والمنظمات العالمية ذات الصلة.

وقال مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، في معرض جوابه على أسئلة «الخبر»، في المؤتمر الصحافي الذي عقده عقب انتهاء أشغال المجلس الحكومي أول أمس الخميس، «إن التقرير الذي تحدثت عنه بعض وسائل الإعلام، بأنه وجه إلى اللجنة الفرعية بمجلس الشيوخ من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، والمتعلق بقضية الصحراء المغربية، يحمل مضمونا منحازا واختزاليا وغير متوازن».

وأكد الخلفي أن هذا التقرير «تضمن أحكاما عامة غير موثقة بأدلة محددة وواضحة من قبيل الحديث عن إغلاق مواقع إلكترونية، وإجراء محاكمات غير علنية، والقيام باعتقالات بسبب الرأي».

وأوضح الخلفي أن هذا التقرير «يغيب ولا يذكر مجموع الجهود التي بذلها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية الصحراوية المغربية، خاصة وأنه، من الناحية المنهجية، لا يجيب عن سؤال اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ المتعلق بالخطوات التي بذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان».

وأضاف الخلفي أن المغرب، خلافا لما جاء في التقرير، بذل جهودا عديدة كانت موضع تقدير وتنويه مجلس الأمن الذي أشاد بعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في إطار المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعلى مكانة حقوق الإنسان في الدستور، وكذلك من خلال التصديق والاعتماد على عدد من الاتفاقيات الدولية من قبيل البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، واستقبال المقررين الخاصين الذين أكدوا في جنيف على حصول تطور إيجابي في وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وقال الخلفي «إن هذا التقرير لم يأخذ بعين الاعتبار تطور المواقف الدولية وموقف مجلس الأمن، والإدارة الأمريكية نفسها بخصوص قضية الصحراء، والجهود التي بذلها المغرب لحل النزاع المفتعل، وأهمها مبادرة الحكم الذاتي الذي يمنح السكان صلاحيات واسعة لتدبير شؤونهم بأنفسهم في ظل وحدة وسيادة المملكة المغربية على كافة أراضيها»، مبرزا التقدير الذي لقيته هذه المبادرة التي اعتبرت جدية وواقعية وذات مصداقية وشكلت أرضية لحل سياسي لهذا النزاع المزمن والمفتعل.

وبهذا الخصوص أعلن الخلفي عن حصول اجتماع لآلية الحوار المغربية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان، أول أمس، الأربعاء بمبادرة مغربية بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والذي خصص لمناقشة هذا التقرير بشكل حصري، بحضور ممثلين عن وزارات العدل والحريات والداخلية والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، مبرزا أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتعبير المغرب عن «انزعاجه واندهاشه» من مضمون هذا التقرير.

المعتقل العسكري السابق إبراهيم جالطي يستأنف احتجاجه بوجدة

2/12/13

عبد القادر كترة

قرر المعتقل العسكري والسياسي السابق إبراهيم جالطي، الدخول في الاحتجاج من جديد عبر القيام بوقفة احتجاجية أمام ولاية الجهة الشرقية عمالة وجدة انجاد، يوم الأربعاء المقبل، للتنديد بعدم تنفيذ الوعود المقدمة له من طرف الولاية، والدخول في اعتصام مفتوح، ابتداء من 21 أكتوبر الحالي، من خلال نصب خيمة بالمنطقة الحدودية «روبان» بالخط الفاصل بين المغرب والجزائر.

وذكر البلاغ الذي أصدره بالمناسبة، أنه قام سنة 2002 بكسر جدار الصمت والخوف، وانتفض ضد المؤسسة العسكرية التي كان ينتمي إليها، من خلال تقرير من 110 صفحات تحت عنوان «خروقات المسؤولين العسكريين» وشريط فيديو بالصوت والصورة، وثق فيه ما يجري على الحدود من فساد ورشوة وتهريب، فكان جزاؤه سبع سنوات سجنا نافذا.

وراء القضبان تابع جالطي دراسته، وحصل على شهادة الإجازة، حيث قام بعد الإفراج عنه بمكاتبة الجهات المعنية (رئاسة الحكومة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولاية الجهة الشرقية) من أجل النظر في قضيته وحقه في الإدماج والعيش الكريم. وأمام تجاهل المسؤولين، حسب البلاغ الذي أصدرته، عقد ندوة صحفية بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوجدة بتاريخ 21 ماي2012، حيث أعلن عن مجموعة من الخطوات وقام بوقفة احتجاجية أمام ولاية الجهة الشرقية بوجدة، وأخرى أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان فرع وجدة، بينما الثالثة كانت بالمنطقة الحدودية «روبان » بالخط الفاصل بين المغرب والجزائر.

كما قام بتوجيه رسالة صوتية إلى رئيس الحكومة مسجلة على المواقع الإلكترونية وقرر الدخول في اعتصام مفتوح بتاريخ 21 ماي الماضي وهو التاريخ الذي تزامن مع الزيارة الملكية للمنطق الشرقية، حيث اتصل به قائد قيادة سيدي يحيى أنجاد، وأكد له أن ملفه تم تدارسه بالولاية ووعده بتسوية ملفه بعد الزيارة الملكية طالبا منه التراجع عن تنفيذ الاعتصام، فاستجاب لذلك.

مرت شهور دون أن يفي المسؤولون بوعدهم، فقامت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وفي إطار مواكبتها للملف، بمراسلة ولاية الجهة الشرقية عمالة وجدة أنجاد، من أجل مقابلة الوالي دون أن تتمكن من ذلك.

صادقت على مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية

الحكومة تنتقد مضامين تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في المغرب

محمد حجيوي

وصف مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، تقرير الخارجية الأمريكية حول وضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية المغربية، بـ «المنحاز» و«الاختزالي» و«غير المتوازن»، بالنظر إلى صيغته التعميمية غير المسندة بحجج ووقائع ملموسة والاعتماد على مصادر غير موثوقة ومشكوك في صحتها.

وقال مصطفى الخلفي، أول الخميس، في ندوة صحفية، عقدها عقب اجتماع المجلس الحكومي بالرباط، «إن التقرير الذي وجهته وزارة الخارجية الأمريكية للجنة فرعية بمجلس الشيوخ، والمتعلق بقضية الصحراء، يحمل مضمونا منحازا واختزاليا وغير متوازن»، معبرا عن رفض الحكومة المغربية لما ورد في هذا التقرير، ومشيرا إلى أنه كان على الخارجية الأمريكية أن تأخذ بعين الاعتبار شهادات لمسؤولين أمريكيين، أكدوا من خلالها بجنيف على أن المغرب عرف تطورا في مجال حقوق الإنسان، وأن هذا المسار الإصلاحي خاصة في مجال وضعية حقوق الإنسان بالمغرب أشاد به المنتظم الدولي والمنظمات العالمية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وأوضح الوزير أن الحديث عن إغلاق مواقع إلكترونية وإجراء محاكمات غير علنية بالإضافة إلى وجود معتقلين بسبب التعبير عن آرائهم، هي مجرد إدعاءات غير مسنودة بأدلة واضحة، مؤكدا على أن ما ورد في هذا التقرير لا يعدو أن يكون أحكاما عامة غير موثقة بأدلة وحجج ملموسة، تمت صياغتها بشكل غير موضوعي ومنحاز ولم يذكر بالمجهودات التي بذلها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان في عموم التراب الوطني وضمنه الأقاليم الجنوبية بالصحراء المغربية.

كما أن تقرير الخارجية الأمريكية، يضيف مصطفى الخلفي، لم يأخذ بعين الاعتبار «تطور المواقف الدولية وموقف مجلس الأمن والإدارة الأمريكية نفسها بخصوص قضية الصحراء، والجهود التي بذلها المغرب لحل النزاع المفتعل، وفي مقدمتها مبادرة الحكم الذاتي في إطار وحدة وسيادة المملكة والتي لقيت تجاوبا من قبل المنتظم الدولي الذي وصفها بالجدية والواقعية».

وذكر الوزير بالمجهودات التي يقوم بها المغرب في مجال حقوق الإنسان والتي تحظى بدعم وتقدير المنتظم الدولي، سواء تلك الجهود التي يقوم بها على مستوى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ضمن عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو المكانة التي باتت تحتلها حقوق الإنسان في الدستور المغربي والمصادقة على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، واستقبال المقررين الخاصين.

تتمة ص2

وللتفاعل مع هذا الموقف المفاجئ، ذكر الخلفي أن آلية الحوار المغربية الأمريكية اجتمعت أول أمس الأربعاء بمقر وزارة الخارجية والتعاون، وبعد نقاش مستفيض، عبر المغرب عن اندهاشه وانزعاجه من مضمون تقرير الخارجية الأمريكية.

ولتأكيد مكانة حقوق الإنسان في الانشغال المغربي والجهود المبذولة للنهوض بها، قال مصطفى الخلفي «إن قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء تراجعت خلال سنة 2013 بازيد من 50% مقارنة مع سنة 2012» واصفا ذلك بالمؤشر «الإيجابي جدا» والذي يؤكد، بحسبه، المنحى الجديد الذي انطلق سنة 2012 ويستمر خلال السنة الجارية.

وأفاد الوزير في هذا السياق، أن عدد القضايا المعروضة على القضاء عرفت تراجعا ملحوظا من 106 حالة خلال سنة 2012 إلى 48 حالة فقط سنة 2013، ضمنها 23 قضية عبارة عن شكايات تم تقديمها مباشرة لرئيس المحكمة، و21 قضية تهم أشخاصا متضررين تقدموا بها بصفة ذاتية إلى النيابة العامة، فيما لم تحرك النيابة العامة المتابعة إلا في أربع قضايا فقط، في حين تم حفظ خمس قضايا وصدر الحكم بالغرامة في قضايا أخرى، لتبقى، في المجمل 38 قضية فقط هي الرائجة أمام القضاء.

إلى ذلك، أفاد مصطفى الخلفي أن الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة أخذ بعين الاعتبار إجمالي التوصيات الصادرة عن اللقاء الذي جمع الصحفيين والناشرين بالقضاة للنهوض بدور القضاء في مجال الحريات النقابية، واحترام أخلاقيات المهنة، وتعزيز الحرية المقترنة بالمسؤولية، والحماية القانونية للصحافيين، مشيرا إلى أن هذه التوصيات تم إدراجها في الصيغة النهائية لمشروع ميثاق إصلاح العدالة.

وتميز اجتماع المجلس الحكومي الذي ترأسه رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران بالمصادقة على عدد من النصوص القانونية والتنظيمية منها على الخصوص المصادقة على مشروع قانون رقم 13-105 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 657-13-2 الصادر في 6 ذي القعدة 1434 (13 شتنبر 2013) بنسخ وتعويض القانون رقم 12-120 المتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات والعمالات والأقاليم والجهات، ومشروع قانون رقم 12-88 يتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأعمال محرر العقود ثابتة التاريخ، بالإضافة إلى مشروع مرسوم يتعلق بمنح تعويض عن الساعات الإضافية لفائدة مستخدمي المعمل بالمطبعة الرسمية.

وفي ختام أشغاله، صادق المجلس على مقترح تعيين في منصب عال، طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور. ويهم هذا التعيين وزارة الصحة بحيث عين الجيلالي حازم مديرا للوكالة الوطنية للتأمين الصحي.